

■ البحرين: نهو القطاع غير النفطي 2.6 في المئة



بغية تعزيز النمو، وتنويع الإيرادات في البلاد، ما يبشّر بمضاعفة الناتج المحلي، وتعزيز القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية. وعلى الرغم من التحديات التي تواجه أسواق النفط العالمية، استطاعت البحرين رفع الناتج المحلي الإجمالي للعام الماضي إلى 12.6 مليار دينار بحريني (33 مليار دولار)، بنسبة زيادة بلغت 1.8% مقارنةً بعام 2017، مدفوعاً بالنمو اللافت للقطاعات غير النفطية، وذلك من خلال سلسلة طويلة وفاعلة من الخطط والمبادرات والبرامج التي تترجم الأهداف الرئيسة لرؤية البحرين للتنمية الاقتصادية 2030.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

سجل القطاع غير النفطي في البحرين ارتفاعاً بنسبة 2.6% العام الماضي مقارنةً بعام 2017، حيث حققت إيرادات القطاع نمواً نسبته 3.2% في الربع الأخير من عام 2018، مقارنةً بالفترة ذاتها من عام 2017، فيما بلغ عدد التراخيص الصناعية 60 ترخيصاً، باستثمارات تقدر بنحو 56 مليون دينار بحريني (147.4 مليون دولار).

وتعد هذه النتائج للمؤشرات الاقتصادية إيجابية، حيث تجاوزت التوقعات قياساً بالظروف والتحديات الإقليمية والعالمية خلال الأعوام الأخيرة، الأمر الذي اعتبر انعكاساً للقوة التي تتمتع بها بنية الاقتصاد البحريني، وتتويجاً لنجاح البرامج والإجراءات الحكومية في هذا الجانب، والتي تضاعفت خلال السنوات الأخيرة

■ تراجع العجز الكلي للموازنة في مصر 5.4 في المئة



كشفت وزيرة المالية المصرية محمد معيط، عن تراجع العجز الكلي للموازنة العامة خلال الـ9 أشهر الأولى من العام الحالي، ليسجل 5.4 في المائة من الناتج المحلي، وهو ما يعادل 281.3 مليار جنيه (16.2 مليار دولار) مقابل 6.2 في المائة من الناتج المحلي، ما يعادل 276.3 مليار جنيه (15.9 مليار دولار) في الفترة نفسها من العام المالي الماضي.

وأوضح معيط خلال مؤتمر عقده لعرض نتائج الربع الثالث لموازنة العام المالي الحالي، أن "التحسن في الفائض الأولي أسهم في انخفاض نسبة العجز الكلي بالموازنة العامة في التسعة أشهر الأولى من العام المالي الحالي".

وأفصح معيط عن تحقيق قفزة كبيرة في الأداء المالي للدولة، حيث أظهرت نتائج تنفيذ الموازنة العامة خلال الفترة من يوليو (تموز) إلى مارس (آذار) من العام المالي الحالي 2018 - 2019، مضاعفة الفائض الأولي للموازنة العامة بنحو 5 مرات، ليسجل

35.6 مليار جنيه (2.05 مليار دولار) بنسبة تعادل 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل فائض أولي 7 مليارات جنيه (404.6 مليون دولار) بنسبة 0.2 في المائة من الناتج في الفترة نفسها من العام المالي الماضي.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

■ ارتفاع إجمالي الإيرادات الحكومية في السعودية إلى 245 بليون ريال



الإيرادات غير النفطية بنسبة 46 في المئة، على أساس سنوي، وجاءت معظم تلك المكاسب من فئة "الضرائب على السلع والخدمات"، والتي تضاعفت تقريباً، على أساس سنوي، لتصل إلى 41 بليوناً، وشكلت 77 في المئة من التغير السنوي في كل الإيرادات غير النفطية خلال الربع. وأتت الغالبية العظمى من الإيرادات من الزيادة في رسوم العمالة الأجنبية، ومن المتوقع أن تتضاعف الإيرادات من رسوم العمالة الأجنبية في عام 2019 ككل، لتصل إلى 56 بليوناً. المصدر (صحيفة الحياة، بتصرف)

ارتفع إجمالي الإيرادات الحكومية في المملكة السعودية خلال الربع الأول لعام 2019 إلى 245 بليون ريال، بنسبة ارتفاع 48 في المئة ما يعادل 79 بليوناً على أساس سنوي. ووفقاً لتقرير شركة جدوى للاستثمار ارتفعت الإيرادات النفطية للحكومة بنسبة 48 في المئة، لتصل إلى 169 بليون ريال، وجاء هذا التعزيز نتيجة لتلقي الحكومة توزيعات أرباح بقيمة 124 بليوناً لشركة أرامكو السعودية في أذار (مارس) الماضي. وأظهر التقرير الربعي لأداء الميزانية مواصلة الإيرادات غير النفطية ارتفاعها، حيث شهد الربع الأول لعام 2019 ارتفاع



